المسيرة الديمقراطية

لجنـــة القضـــاة

■ هي أول لجنة عليا للانتخابات والاستفتاء في تاريخ الجمهورية اليمنية يشكل كامل قوامها من القضاة لادارة الاستحقاقات الانتخابية، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠م بتاريخ ١٥ ديسمبر الجاري بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والذي نص على «بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠م، والقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦م، والقانون (٢٦) لسنة ٢٠١٠م وبناءً على القائمة التي أقرها مجلس النواب والمتضمنة ترشيح (١٥) قاضياً».. وقضت مادته الأولى بتشكيل اللجنة من تسعة من القضاة.

وفي أولى اجتماعاتها انتخبت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء رئيساً ونائباً لها وتوزيع الاختصاصات والمهام بين أعضائها والتي جاءت على النحو التالي:

القاضي محمد حسين حيدر الحكمي
رئيس اللجنة العليا للانتخابات

من مواليد ١٩٦٢م محافظة تعز - متزوج وله ٦ أولاد.
حاصل على دبلوم من المعهد العالي للقضاء ١٩٩٠م بعد حصوله على الليسانس في الشريعة والقانون -جامعة صنعاء ١٩٨٧م.
تدرج وشغل العديد من المواقع في السلك القضائي.

القاضي خميس سالم الديني
نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء

من مواليد ١٩٣٥م محافظة حضرموت - متزوج وله ٥ أولاد.
حاصل على اجازة القانون من جامعة قاريونس- ليبيا عام ١٩٧٠م.
تدرج وشغل العديد من المواقع في السلك القضائي.

□ الحكيمي

□ الديني

□ الحجي

□ الارياني

□ ساميه مهدي

□ المحبشي

القاضي سبأ اسماعيل الحجي
مشرف اللجنة الامنية

من مواليد ١٩٦٢م محافظة ذمار- متزوج
خريج شريعة وقانون جامعة صنعاء ١٩٨٦م
حاصل على درجة الماجستير ١٩٨٩م جامعة القاهرة

القاضي يحيى محمد عبدالله الارياني
رئيس قطاع الشئون الفنية والتخطيط

من مواليد ١٩٦٢م محافظة إب- متزوج
حاصل على دبلوم المعهد العالي للقضاء ١٩٨٩م بعد حصوله على الليسانس في الشريعة والقانون جامعة صنعاء ١٩٨٦م.

القاضي سامية عبدالله مهدي
رئيس قطاع شئون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني

من مواليد ١٩٥٠م محافظة عدن- متزوجة ولها ولد وبنت.
حاصلة على ليسانس في الحقوق - جامعة القاهرة ١٩٧٦م.

القاضي شرف الدين المحبشي
رئيس قطاع الشئون القانونية والإفتاء

من مواليد ١٩٥٩م محافظة المحويت- متزوج وله ٧ أولاد

□ السالمي

□ ناصر

□ سليمان

حاصل على ليسانس شريعة وقانون- جامعة صنعاء ١٩٨٤م.

القاضي محمد عبدالله السالمي
رئيس قطاع الدراسات والبحوث

من مواليد ١٩٥٢م محافظة الحديدة- متزوج وله ١٩ ولداً.
حاصل على ليسانس شريعة وقانون من جامعة صنعاء عام ١٩٧٦م.

القاضي سهل محمد حمزة ناصر
رئيس قطاع الاعلام والتوعية الانتخابية

من مواليد ١٩٦٢م- متزوج وله بنت واحدة.
حاصل على دبلوم من المعهد العالي للقضاء ١٩٩٥م بعد حصوله على اجازة عامة في القانون- جامعة عدن.

القاضي علي سليمان علي
رئيس قطاع العلاقات الخارجية..

من مواليد ١٩٤٨م محافظة ابين- متزوج وله ٩ أولاد.
حاصل على ليسانس حقوق- جامعة عين شمس ١٩٧١م وماجستير ودكتوراه من جمهورية ألمانيا ١٩٨١م.□

اللجان العليا للانتخابات 1992 - 2010م

■ مع قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو عام 1990م واعتماد النهج الديمقراطي نظاماً للحكم وللتداول السلمي للسلطة، شكلت العديد من اللجان العليا للانتخابات والاستفتاء خلال الفترة من العام 1992-2010م، والتي قامت بمهام الإعداد والتهيئة وإدارة جميع المحطات الديمقراطية التي شهدها الوطن خلال تلك السنوات من انتخابات نيابية ورئاسية ومحلية وعمليات استفتاء.. وتشكلت تلك اللجان جميعها من شخصيات وطنية بارزة شهد لها بالكفاءة والنزاهة والشفافية وهو ما تأكد من أداء كل لجنة لمهامها وأدوارها الوطنية والتي مثلت مجتمعة ركيزة أساسية في مسيرة التجربة الديمقراطية.

واختلف تكوين وقوام تلك اللجان وعدد أعضائها وممثليها من لجنة إلى أخرى حسب مقتضيات وظروف كل مرحلة وفترة زامنت تشكيل أي من تلك اللجان العليا للانتخابات التي اجمعت كل فئات الشعب والأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية والمنظمات المجتمعية والدولية الداعمة على أنها لعبت دور مهم في مسيرتنا الديمقراطية وتطويرها من محطة إلى أخرى..

إعداد: قسم المعلومات والتوثيق

اللجنة العليا للانتخابات 1992-1993م

□ راقية حميدان

□ جار الله عمر

□ عبدالكريم العرشي

تشكلت أول لجنة عليا للانتخابات بعد قيام الجمهورية اليمنية من سبعة عشر عضواً رشحهم مجلس النواب، وصدر بتعيينهم قرار من رئيس في مجلس الرئاسة.

وفي ١٨ أغسطس ١٩٩٢م صدر قرار رئيس مجلس الرئاسة رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٢م بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات وذلك على النحو التالي:

م	الاسم	الوظيفة	الانتماء السياسي قبل التعيين
١	عبدالكريم العرشي	رئيس اللجنة	المؤتمر الشعبي العام
٢	محمد سعيد عبدالله	نائب رئيس اللجنة	الحزب الاشتراكي اليمني
٣	صادق أمين أبوراس	رئيس اللجنة الفنية	المؤتمر الشعبي العام
٤	حمود هاشم الذارحي	نائب رئيس اللجنة الفنية	التجمع اليمني للاصلاح
٥	جارالله عمر	عضو اللجنة العليا	الحزب الاشتراكي
٦	محمد علي هيثم	رئيس اللجنة الأمنية	المؤتمر الشعبي العام
٧	عبدالملك المخلافي	رئيس اللجنة الاعلامية	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
٨	عبدالرحمن مهيوب	مقرر اللجنة	منظمة البعث
٩	صالح منصر السيلي	عضو اللجنة العليا	الحزب الاشتراكي اليمني
١٠	احمد شرف الدين	نائب رئيس اللجنة القانونية	حزب الحق
١١	عبدالفتاح البصير	رئيس اللجنة القانونية	تنظيم التصحيح الناصري
١٢	حسن بازرعة	عضو اللجنة العليا	رابطة أبناء اليمن
١٣	عبدالله سلام الحكيمي	عضو اللجنة العليا	اتحاد القوى الشعبية
١٤	ياسين عبده سعيد	عضو اللجنة العليا	الحزب الديمقراطي الناصري
١٥	احمد قرحش	رئيس لجنة الاستقبال	التنظيم الديمقراطي الستمبري
١٦	احمد السماوي	عضو اللجنة العليا	مستقل
١٧	راقية حميدان	عضو اللجنة العليا	مستقل

□ أُنيط باللجنة إدارة أول انتخابات في اليمن بعد الوحدة وهي الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٧ أبريل عام ١٩٩٣م.
□ شكلت اللجنة من (١٧) عضواً بدلاً من (٧) أعضاء كما كان منصوصاً عليه في قانون الانتخابات رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢م.

اللجنة العليا للانتخابات 1993-1997م

استناداً إلى قانون الانتخابات المعدل رقم (٤١) للعام ١٩٩٢م شكلت لجنة عليا للانتخابات بتاريخ ٢١ / ٧ / ١٩٩٣م، وذلك من سبعة أعضاء وكانت على النحو التالي:

□ سعيد الحكيمي

□ محسن العلفي

م	الاسم	الوظيفة	الانتماء السياسي قبل التعيين
١	محسن العلفي	رئيس اللجنة	المؤتمر الشعبي العام
٢	محمد عبدالله عراسي	نائب رئيس اللجنة	الحزب الاشتراكي اليمني
٣	أمين علي أمين	رئيس قطاع التخطيط	التجمع اليمني للاصلاح
٤	سعيد الحكيمي	رئيس قطاع الاعلام	المؤتمر الشعبي العام
٥	عبدالفتاح البصير	رئيس القطاع القانوني	تنظيم التصحيح الناصري
٦	عبدالله أبو سبعة	اللجنة الأمنية	الحزب الاشتراكي اليمني
٧	خالد غيلان	مقرر اللجنة	حزب البعث العربي الاشتراكي

□ قامت اللجنة بإدارة ثاني انتخابات تجرى في اليمن وهي الانتخابات النيابية في تاريخ ٢٧ أبريل عام ١٩٩٧م.

اللجنة العليا للانتخابات 1997-2001م

في شهر نوفمبر ١٩٩٧م شكلت لجنة عليا للانتخابات استناداً للقانون الانتخابي المعدل رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦م، والذي نص بأن تشكل اللجنة العليا للانتخابات من سبعة أعضاء يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين قائمة تحتوي على (١٥) اسماً يرشحهم مجلس النواب.. حيث تشكلت اللجنة على النحو التالي:

□ محمد حسن دماج

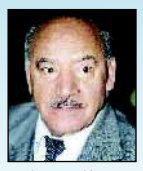
□ عبدالله حسين بركات

□ أشرفت اللجنة على إدارة أول انتخابات رئاسية تنافسية تجرى في الجمهورية اليمنية في عام ١٩٩٩م، وقامت بإدارة عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وإجراء أول انتخابات محلية وذلك في تاريخ ٢٨ / ٢ / ٢٠٠١م.

> بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية ونتيجة لحالته الصحية قدم الدكتور عبدالله بركات استقالته من رئاسة اللجنة.. وأصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعيين الأخ علوي حسن العطاس عضواً في اللجنة العليا للانتخابات التي انتخبته رئيساً لها.

م	الاسم	الوظيفة	الانتماء السياسي قبل التعيين
١	عبدالله حسين بركات	رئيس اللجنة	المؤتمر الشعبي العام
٢	محمد حسن دماج	نائب رئيس اللجنة	التجمع اليمني للاصلاح
٣	منصور احمد سيف	رئيس قطاع الاعلام	مستقل
٤	احمد حيدره سعيد	رئيس القطاع المالي	مستقل
٥	خالد محمد عبدالعزيز	رئيس القطاع القانوني	مستقل
٦	عبدالله عوض بامطرف	رئيس قطاع السكرتارية	التجمع اليمني للاصلاح
٧	علي محمد السعيدي	رئيس قطاع التخطيط	مستقل

اللجنة العليا للانتخابات 2001-2003م

□ الشريف

□ الجندي

□ الخنبشي

هذه اللجنة تم تشكيلها بعد انتهاء الانتخابات المحلية وصدور القانون الجديد للانتخابات في ١٩ نوفمبر ٢٠٠١م بعد انتهاء فترة عملها تم التمديد لها بموجب اتفاق بين الأطراف السياسية أقره البرلمان ثم لحقه اتفاق آخر بالتمديد لها إلى ٢٠٠٦م والذي قضى أيضاً بإضافة عضوين لقوامها من أحزاب «اللقاء المشترك» وهما عبدالله محمد دحان وسيف محمد صالح الشرجبي، وانتهت مهمتها عملياً في أغسطس عام ٢٠٠٨م. وتكونت أولاً من سبعة أعضاء قبل إضافة العضوين الآنف ذكرهما، وكان قوامها على النحو التالي:

م	الاسم	الوظيفة	الانتماء السياسي قبل التعيين
١	خالد الشريف	رئيس اللجنة	المؤتمر الشعبي العام
٢	عبدالله الأكوع	نائب رئيس اللجنة	التجمع اليمني للاصلاح
٣	عبده محمد الجندي	رئيس قطاع الاعلام والثقافة	الحزب الناصري الديمقراطي
٤	عبدالمؤمن شجاع الدين	رئيس القطاع القانوني	المؤتمر الشعبي العام
٥	محمد السياني	رئيس قطاع التخطيط والاحصاء والشئون الفنية	المؤتمر الشعبي العام
٦	علوي علي المشهور	رئيس القطاع المالي	المؤتمر الشعبي العام
٧	سالم محمد الخنبشي	رئيس قطاع السكرتارية والوثائق	الحزب الاشتراكي اليمني
٨	عبدالله محمد دحان الجبري	رئيس قطاع العلاقات الخارجية	الوحدوي الناصري
٩	سيف محمد صالح الشرعبي	رئيس اللجنة الأمنية	التجمع اليمني للاصلاح

> لجان الانتخابات مثلت الركيزة الأساسية لتطوير العمل الانتخابي والمسيرة الديمقراطية

> تشكلت جميع اللجان من الشخصيات الوطنية والحزبية التي لعبت دوراً تاريخياً وديمقراطياً عنوانه النزاهة والشفافية

اللجنة العليا للانتخابات 2008-2010م

□ جعفر باصالح

□ عبدالله الأكوع

□ علوي المشهور

في السادس والعشرين من أغسطس عام ٢٠٠٨م صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٨م والذي قضى بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والتي كانت مهمتها الأساسية الإعداد والاشراف على الانتخابات النيابية التي كانت مقررة في السابع والعشرين من أبريل عام ٢٠٠٩م والتي تأجلت لمدة عامين باتفاق بين الأطراف السياسية.. وواصلت مهامها وأعمالها حتى شهر ديسمبر ٢٠١٠م الماضي.. وجاء قوامها على النحو التالي:

م	الاسم	الوظيفة	الانتماء السياسي قبل التعيين
١	خالد عبدالوهاب الشريف	رئيس اللجنة	المؤتمر الشعبي العام
٢	عبدالله محسن الاكوع	نائب رئيس اللجنة	التجمع اليمني للاصلاح
٣	جعفر سعيد باصالح	رئيس قطاع العلاقات الخارجية	المؤتمر الشعبي العام
٤	محمد عبدالله السياني	رئيس قطاع الشئون الفنية والتخطيط	المؤتمر الشعبي العام
٥	علوي المشهور	رئيس قطاع الشئون القانونية	المؤتمر الشعبي العام
٦	عبده محمد الجندي	رئيس قطاع الاعلام والثقافة	الحزب الناصري الديمقراطي
٧	محمد السقاف عبدالرحمن بلفيث	رئيس قطاع منظمات المجتمع	----------
٨	سيف محمد صالح الشرعبي	لم يؤدِّ اليمين ولم يمارس مهامه	التجمع اليمني للاصلاح
٩	عبدالله محمد دحان	لم يؤدِّ اليمين ولم يمارس مهامه	الوحدوي الناصري

تعديل قانون الانتخابات تطوير للتجربة الديمقراطية

■ مثلت التعديلات الأخيرة على قانون الانتخابات والتي تمت بموجب القانون رقم (26) لسنة 2010م خطوة ضمن خطوات كثيرة سابقة سارت عليها بلادنا على طريق تطوير التجربة الديمقراطية وتطوير النظام الانتخابي وبما يتلافى السلبيات والقصور التي شهدتها التجربة عبر مراحلها الماضية.

أسامة الشرعبي

كما جاءت التعديلات لتلبي جوانب من توصيات وملاحظات ومقترحات المنظمات والبعثات الانتخابية الدولية الداعمة للتجربة الديمقراطية في اليمن، وعلى رأسها بعثة الاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للنظم الانتخابية (آيفس)، والمعهد الديمقراطي الامريكي، وغيرها من المنظمات المعنية بهدف الارتقاء بالتجربة الديمقراطية وتطويرها بما ينسجم مع المعايير الدولية المعتمدة للانتخابات الحرة والنزيهة في دول العالم.

ويوضح الدكتور عبدالمؤمن شجاع الدين، الخبير الانتخابي، واستاذ الشريعة والقانون بجامعة صنعاء ان هذه التعديلات والتي وافقت عليها كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومن خلال استقراء نصوص القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٠م بشأن تعديل قانون الانتخابات تتضح التطورات التي لحقت بالنظام الانتخابي وفي مقدمتها الأحكام الجديدة التي جاءت بها تلك التعديلات، ومنها ما ورد في المادة (٥) من القانون المشار اليه، حيث أوجبت هذه المادة على اللجنة العليا للانتخابات وضع الضوابط الكفيلة بمنع التلاعب بالأصوات والتزوير في أثناء الانتخابات الرئاسية والاستفتاء، حينما تكون اليمن كلها دائرة واحدة، كما أن المادة (٨٢) قد قلصت من المواطن الانتخابية المتعددة.

كما أوجبت المادة (٢٤) على اللجنة العليا إعادة النظر في التقسيم الانتخابي للدوائر الانتخابية بعد كل تعداد سكاني، حتى يتحقق مبدأ المساواة والعدالة الانتخابية، في حين استحدثت المادة (١٠٢) حكماً جديداً وهو جعل لجنة الاقتراع لكل صندوق انتخابي لجنة لفرز أصوات الناخبين، حيث تتولى هذه اللجنة فرز الأصوات داخل مقرها لتسهيل عملية الفرز وسرعة إعلان النتائج، كما أن المادة (١٤٤) قد أوجبت على اللجنة العليا للانتخابات فور صدور هذا القانون (٢٠١٠/١٢/١٢م) تشكيل فريق فني لمراجعة جداول الناخبين لتحديد المكررين وصغار السن على أن يتم رفع نتائج المراجعة أولا بأول لإحالة المخالفين للقضاء، وهو التزام قانوني جديد يوجب على اللجنة العليا مراجعة الجداول اضافة الى المراجعة الدورية للجداول التي تتم كل عامين، أو قبيل أية عملية انتخابية، كما استحدثت المادة (٢٤) حكماً جديداً وهو جعل اللجنة الامنية التابعة للجنة العليا للانتخابات برئاسة نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات، وكذلك استحدثت المادة (٢١) مكرر حكماً جديداً وهو جعل التوافق اصلاً في إصدار قرارات اللجنة ولا يلجأ الى الأغلبية المطلقة في التصويت إلا إذا تعذر التوافق بين أعضاء اللجنة العليا، وجعلت المادة (٥) من القانون جداول الناخبين وقت صدور القانون (٢٠١٠/١٢/١٢م) هي الجداول النهائية التي يعتد بها لإجراء الانتخابات النيابية القادمة في ابريل ٢٠١١م، وذلك بصفة استثنائية.

التعديلات أخذت بملاحظات البعثات الدولية الداعمة للديمقراطية

منع التلاعب والتزوير وتحقيق العدالة من أهداف التعديلات

المزيد من القدرات والصلاحيات للجنة العليا

وإجمالاً وبالنظر الى ما سبق وغيره من التعديلات الاخرى التي شملها قانون الانتخابات وأحكامه الجديدة نستطيع أن نستشف مدى الإضافات الايجابية الجديدة التي مثلت مع غيرها دفعاً قوياً وإلى الأمام في تجربتنا الديمقراطية الرشيدة، على المبدأ والنهج الذي التزمته منذ أولى محطاتها في العام ١٩٩٣م، وعلى طريق محطات أخرى شملت انتخابات نيابية ورئاسية ومحلية ظلت جميعها تكتسب بين كل محطة وأخرى التطور الايجابي والجاد، وبما يثري هذه التجربة وصولاً الى الهدف الأكبر ألا وهو الانتقال الى مرحلة الديمقراطية الناضجة والراشدة.□

حملة رسالة السماء والعدل يقودون سفينة الانتخابات القادمة

اجماع شعبي واسع حول «لجنة القضاة».. وعبثية «المشترك» لن تعطل الانتخابات

■ ربما يختلف اليمنيون فيما بينهم على الكثير من الأشياء، ومنها السياسة بالطبع، لكنهم ظلوا على مدى تاريخهم العريق يتفقون بشكل مسلم على السلك القضائي وعلى رجالاته من القضاة بل يجلونهم ويضعونهم في مكانة عظيمة، كونهم حملة رسالة السماء والخلفاء الذين يقومون بحمل الأمانة وإشاعة العدل في الأرض وبين البشر.

أحمد عبدالعزيز

لذلك جاء هذا الاجماع الشعبي العريض والرضا الكامل من كل قطاعات الشعب وبمختلف فئاته بالقرار السديد والحكيم بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من أصحاب الفضيلة القضاة أهل النزاهة والأمانة والعدل والحكام الفصل بين الناس في كل أمور الحياة عظيمها وصغيرها على حد سواء.

ووسط هذا الاجماع والالتفاف الجماهيري العريض حول خيار القضاء لتولي مهمة قانونية ودستورية وشرعية ووطنية وتاريخية لم يشذ عن هذه القاعدة إلا فئة من الشعب محدودة العدد والتفكير ممثلة في ما يسمى بـ«أحزاب اللقاء المشترك» ليس لشيء إلا لمآرب وأغراض سياسية ومصالح حزبية ضيقة على حساب الوطن ومصالحه ومقدراته العليا، حتى وإن كانت الوسيلة لتلك الغاية الطعن والتشكيك في القضاء والقضاة حملة رسالة السماء في العدل والأمانة والنزاهة دون ضير يحملهم في ذلك على مخالفة الإجماع الشعبي والوطني وثوابتنا الدينية والتربوية والاجتماعية.

ومن هنا كانت تلك اللحظة المفصلية في تاريخ بلادنا وشعبنا وتجربتنا الديمقراطية عندما أعلنت اليمن وحكماؤها عبر الأجهزة المعنية وفي مقدمتها رئيس الجمهورية والسلطة التشريعية «مجلس النواب» إجراءات دستورية وقانونية غاية في الأهمية والمتمثلة بإقرار التعديلات على قانون الانتخابات، سواءً أكان ما يتعلق بتعديلات قانون الانتخابات، أو تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وهي الإجراءات التي تمت بمشاركة أحزاب «اللقاء المشترك»، والتي عادت وتنصلت عنها بل ورفضت تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة، وذلك رغماً عن أنها كانت صاحب هذا الاقتراح، بعد أن طعنت في شرعية اللجنة العليا للانتخابات السابقة، وطالبت في مقترحها الذي وافق عليه المؤتمر الشعبي العام أن تكون اللجنة العليا للانتخابات لجنة مستقلة ومحايدة قوامها من القضاة، وهو الأمر الذي يوضح راهناً وبجلاء عبثية «المشترك» ومساعيه القديمة الجديدة المكشوفة للجميع لتعطيل إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في السابع والعشرين من أبريل العام القادم، وفي المحصلة لايهمنا هنا إن كانت تلك القيادات الهرمة الخرفة من قيادات المشترك هي اليوم تغرد خارج السرب وتخالف الإجماع، وتؤجج النيران عبر رهاناتها على عناصر التمرد والمخربين والخارجين على القانون وإشاعة الفوضى، لأن الشعب أكثر وعياً وإدراكاً من الجميع بحقيقة الأشياء.. لكن ما يهمنا هنا بالأساس أن تجربتنا الديمقراطية انتصرت للشعب قبل أن تنتصر لنفسها بعد أن أعادت الأمور إلى نصابها الصحيح ووضعت الحصان قبل العربة لتمضي دون رجعة أو تردد باتجاه تحقيق هدف وطني وتاريخي بمساندة شعبية كاملة والمتمثل في إجراء الانتخابات النيابية القادمة ليمضي القطار في طريقه واتجاهه الصحيح بمن عليه من الوطنيين والشرفاء والمخلصين، تاركاً وراءه المتخلفين والمتخاذلين الذين لن يجنوا شيئاً سوى سُحب من الدخان الأسود وعاصفة كثيفة من الغبار هي حصاد ما زرعت أياديهم وما خرجت به نتاج مخططاتهم وأعمالهم المريضة البائسة.□